تقرير رسمي عن محافظة لحج :

أعيدوا النظر في المسئولين الفاشلين!

طالبت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول الاحداث الامنية في محافظة لحج الحكومة بتقييم أداء قيادات المحافظة والأجهزة الأمنية والإدارية بالمحافظة ومديرياتها وإعادة النظر في القيادات الفاشلة والمقصرة في أداء المهام المناطة بها.

وشددت على سرعة معالجة الاختلالات الأمنية والقبض على العناصر المتهمة بارتكاب جرائم القتل والتقطع والفوضى وسرعة تقديمها للعدالة.

«الميثاق» ونظراً لأهمية ما جاء في التقرير تنشر أهم ما جاء فيه لإظهار الحقائق للرأي العام وكشف الاختلالات والاسباب التي دفعت العناصر الانفصالية لإهدار الدم ونهب الممتلكات وقطع الطرقات وإيقاف عملية التنمية والتي تتطلب سرعة اتخاذ قرارات جريئة ضد المجرمين ومحاسبة المسؤولين المقصرين.

تقرير - «الميثاق»

الخلافات داخل قيادة المحافظة انعكست على الأوضاع في المديريات

الانفلات الأمني في معظم المديريات أصبح حركة مسلحة يدعو إلى الانفصال

هذا وقد ذكر التقرير أن اللجنة الخاصة برئاسة الأخ محمد يحيى الحاوري عقدت عدة اجتماعات مع السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في محافظة لحج ومديريات ردفان والحوطة تم خلالها مناقشة مختلف القضايا ذات الصلة بمهمتها واستمعت إلى ردودهم وإيضاحاتهم حول ما حدث ويحدث في المحافظة من اختلالات أمنية وإدارية وبدرجة أساسية القضايا التالية:

- مقتل الأشخاص الثلاثة من أبناء مديرية القبيطة بمديرية حبيل جبر وهم: «حميد سعيد القباطي، فائز حميد سعيد، خالد علي عبدالله»، وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٠م.
- مقتل المواطن محمد ناصر العنسي في مديرية الحبيلين بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٩م.
- مقتل المواطن عباد صالح الجبل من أبناء مديرية الرضمة محافظة إب بمديرية الملاح بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٩م.
- قضايا القتل الأخرى التي تعرض لها بعض ضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن وبعض المواطنين الابرياء.
- أعمال التقطع والنهب والسلب والابتزاز على الخط العام والاعتداء على الملكية الخاصة والعامة في معظم مديريات المحافظة.

ثم تحدث الاخ المحافظ موضحاً أن جزءاً من توصيات المجلس تم تطبيقها بينما الجزء الآخر لا ينفذ على الواقع مثل التوصية الأولى الخاصة بالالتزام بقانون المظاهرات والمسيرات.. حيث تقوم مسيرات غير مرخص لها وتحدث أعمال شغب والقانون يوجب على من يريد تنظيم مسيرة الحصول على ترخيص من الجهة المعنية، إلا أنه يتم تجاوز القانون، ومع ذلك يتم التعامل مع هذا الوضع بمرونة، ومراقبة الوضع بحذر حتى لا تحدث أعمال شغب.. مؤكداً أن رجال الامن لا يتدخلون الا إذا حصل استفزاز أو اعتداء عليهم أو على المنشآت.. مبيناً أن الخارجين على القانون في بعض المسيرات وبالذات في مناطق ردفان ويافع تعودوا أن يرفعوا فيها شعارات وأعلاماً انفصالية.

وبالنسبة لقضايا القتل أفاد الأخ محافظ لحج أنها حدثت قضايا مؤلمة مثل قتل ثلاثة أبرياء من أبناء مديرية القبيطة في منطقة العسكرية بمديرية حبيل جبر وأحيلت القضية إلى النيابة وأصدرت أمر قبض قهري على الجناة، وأثناء محاولة القبض عليهم في حبيل جبر حدث إطلاق نار من الجانبين إلى أن تدخلت مجموعة من الشخصيات وهدأوا الموقف وعلى إثر ذلك تم استدعاء مشائخ حبيل جبر وتم معاتبتهم على حماية المجرم في حين أنه كان قد تم الاتفاق معهم على قيام الدولة بضبطه فكان ردهم أنه لم يتم إبلاغهم بدخول الأطقم العسكرية.

المجلس المحلي

بعد ذلك تحدث الاخ أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة قائلاً: نحن غير قادرين على حماية الخط العام في الوقت الحالي، كون ذلك يتطلب إمكانات واذا لم يدعم الأمن فإن القصور لن تتحمله ادارة الأمن وإنما الامكانات المتاحة، وقال: صحيح أن كثيراً من القضايا أوجدت الاختلالات وتم اتخاذ إجراءات بشأنها وجمع الاستدلالات وتحويل جميع الملفات الى النيابة ولكن هناك إجراءات للمتابعة، وطبيعة المناطق التي يهرب إليها الجناة تتطلب إمكانات أكبر من الامكانات الموجودة، وأكد على ضرورة توفير الإمكانات اللازمة لحماية الطرق ما لم فإنهم سيظلون عاجزين عن حمايتها، ان لم تساعد على تامين الطرق من خلال الدوريات الليلية والنقاط أو تسند هذه المهمة للأمن شريطة أن يتم توفير الإمكانات اللازمة التي تؤهلنا لمتابعة الجناة وقطاع الطرق».

نواجه انفصالاً

□ من جانبه يقول الدكتور قاسم لبوزة وكيل المحافظة: «نحن في محافظة لحج لا نواجه قطاع طرق ومجرمين .. نحن نواجه مشروع انفصال معلناً وهم يعلنون هذا، ويجب أن ننظر للأمر من هذه الزاوية واللجنة اوصت بعدم المساس بالثوابت الوطنية وهم ينتهكون هذه الثوابت علناً بدعوى أن الدولة فاشلة، وليصلوا الى مشروعهم يقومون برفع علم التشطير، رافضين أن يتقدموا بطلب الترخيص للمسيرات من الجهات الرسمية لأنهم يقولون إذا قدمنا الطلب فنحن نعترف بالسلطة، والمشكلة قائمة وتتطلب الوقوف أمامها وقفة جادة».

مؤكداً أن مسؤولية الامن هي مسؤولية الجميع ومن المفترض تجاوز الخلافات السياسية ونكون صريحين وواضحين ولابد من وقفة من القيادة والسلطة التشريعية لإيجاد تشريع لحماية رجل الأمن.. وأضاف: أنه عندما يعتقل شخص في المسيرات غير المرخصة تاتي قيادات وتتوسط له، والعمل صراحة بحاجة الى وقفة وطنية من كل أبناء الوطن.

كما تحدث الاخ مدير عام أمن المحافظة قائلاً: «إن محافظة لحج تعاني من مشاكل العناصر الخارجة على القانون والمحافظة هي المنبع لنشاطهم وان من يتجمعون في مديريات ردفان ليسوا كلهم من أبنائها وإنما من عدة محافظات ولديهم أسلحة مختلفة يأتون مدججين بها وهذا يفوق جاهزية الأمن في المديرية.

وحول ما حصل في الحبيلين والملاح أشار إلى أن مجموعة مسلحة قامت في منتصف ليلة ٢٠٠٩/١١/٢٩م بقطع الخط العام في منطقة البوبين وهي منطقة ضيقة بين جبلين سبق وأن حصل فيها كمين لنقطة عسكرية كانت هناك وقتل ثلاثة ضباط، وهذه المجموعة قامت بالتقطع للسيارات، الأولى كان فيها رجل وعائلته طلبوا منه ابراز الهوية وعندما عرفوا أنه من الرضمة أوقفوه وأطلقوا عليه النار مباشرة فأصيب السائق وحاول مواصلة السير مسافة (٣٠٠) متر وتوفي في السيارة، وبعد ذلك تقطعوا لسيارة أخرى نوع صالون موديل ٢٠٠٤م وأجبروا صاحبها وهو من منطقة مريس على النزول منها بقوة السلاح، وأخذوها واتجهوا الى مكان غير معروف، كما تم التقطع لسيارة ثالثة وانزلوا صاحبها وأخاه من داخلها واسمه محمد العنسي، وأثناء وصول صاحب السيارة الى الحبيلين شاهد السيارة وهي تمر في الشارع وذهب إليها وقال: إن هذه السيارة حقه فأطلقوا عليه النار مباشرة وأردوه قتيلاً وهرب الجناة الى منطقة مشالة (عند طاهر طماح) ، وقد تم فتح ثلاثة ملفات للجرائم الثلاث، وتحديد وحصر (١٦) متهماً بالقيام بأعمال التقطعات والخطف والقتل العمد في إطار هذه المناطق، وتم التعميم بهم عبر وزارة الداخلية الى المنافذ والمناطق والنقاط، وهم من مناطق مختلفة.

مشروع انفصالي

□ وحول سؤال اللجنة بخصوص ما تطرق اليه الاخ الوكيل أن لدى عناصر الحراك مشروعاً انفصالياً .. وهل هناك أحزاب تقوم بدعمهم؟

رد الاخ المحافظ ان للحراك علاقة ببعض الاحزاب إلا أنه لم يعد يوجد للمشترك قواعد بالمحافظة كون الحراك قد سيطر عليها، وأصبح لديه مشروع انفصالي بالفعل.

ردود مدير الأمن

□ سألت اللجنة عن المعوقات التي تحول دون قيام أجهزة الأمن بالمحافظة بواجباتها ومهامها في متابعة القتلة والمجرمين، فرد الاخ مدير الأمن قائلاً: إن المشكلة تكمن في نقص الامكانات لتأمين الخط العام اضافة إلى أنه كانت توجد نقاط من اللواء (٣٥) المرابط في الضالع في الخط العام الى الملاح تغطي النقص إلا أنها لم تعد موجودة من بعد نزول اللجنة الرئاسية ومطالبة البعض برفعها وتم طرح الموضوع أمام اللجنة الرئاسية والتي أقرت بسحب تلك النقاط من مواقعها مقابل التزام المجالس المحلية والمشائخ والوجهاء بحماية الخط العام الا أنه وفور رفع النقاط بدأت الجرائم وبدأت العناصر المسلحة توسع نشاطها وصار من غير المستطاع مطاردتهم وهي أمور سببت خللاً كبيراً وأتاحت المناخ للعناصر الخارجة على القانون لممارسة نشاطها.

□ وفي يوم الاثنين الموافق ٤-١-٢٠١٠م التقت اللجنة برئاسة الاخ الشيخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر نائب رئيس المجلس مشرف اللجنة وحضور الاخوة رئيس اللجنة وعدد من الاعضاء، بالاخ مدير أمن محافظة لحج ومسؤولي الاجهزة الامنية بالمحافظة.

وقد استمعت منهم الى بعض الايضاحات بخصوص القضايا والحوادث الأمنية بالمحافظة والردود على الاسئلة والاستفسارات التي وجهت لهم وفيما يلي أبرزها:

□ رداً على سؤال طرح من أحد أعضاء اللجنة بان هناك من يفيد أن مرتب المدعو علي سيف العبدلي مازال مستمراً وأضيف إلى راتبه مؤخراً مبلغ (٦٠,٠٠٠) ريال، أوضح الأخوة مسؤولو الامن بالمحافظة أن (٣٢٠) ضابطاً ممن أعيدوا إلى الخدمة يعملون حالياً في صفوف ما يسمى بـ(الحراك).

وفي اللقاء تسلمت اللجنة من قيادة الأجهزة الأمنية بالمحافظة ملفاً يحتوي على بعض الوثائق والبيانات حول الاختلالات الامنية، عزا تقرير منها عدم تمكن الاجهزة الامنية من ضبط المتهمين الى الأسباب التالية:

- إمكانات الأجهزة الامنية محدودة جداً.
- ضعف معنويات أفراد الأمن بسبب تعرض الكثير منهم للمساءلة القانونية في حالة مواجهتهم لتلك العناصر الإجرامية.
- إن العناصر الخارجة على القانون محمية بقيادات ما يسمون أنفسهم بالحراك، فعند تعرض أحدهم للقبض أو للإصابة أو القتل يهيجون الشارع ويثيرون الفوضى ويصبح أفراد الأمن هم المذنبين.

□ وبتاريخ ٢٠١٠/١/٥ عقدت اللجنة اجتماعاً مع قيادات السلطة المحلية والامنية في مديريات ردفان، وأفادوا جميعاً أن هناك تدهوراً أمنياً حدث بعد اتخاذ اللجنة الرئاسية قرارها بسحب النقاط العسكرية، كما تصاعدت أعمال الشغب، وتقوم عناصر يتم فيها ترديد شعارات انفصالية والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطريق العام وإطلاق الرصاص على رجال الامن والمواطنين الابرياء المارين بالطريق وشكت القيادات الامنية بمديريات ردفان من قلة الإمكانات وطالبت بتعزيز الأمن وإعادة النقاط العسكرية التي سحبت بموجب قرار اللجنة الرئاسية.

وحول الإمكانات بينوا أن ما يتم صرفه كاعتماد لأمن كل مديرية هو كالتالي:

- (٥٠,٠٠٠) ريال شهرياً لمركز الامن في العسكرية مديرية حبيل جبر.
- (٧٥,٠٠٠) ريال شهرياً لأمن ردفان.
- (٧٥,٠٠٠) ريال شهرياً لأمن الملاح.
- (٧٥,٠٠٠) ريال شهرياً لأمن مديرية حالمين.

□ وفي يوم ٢٠١٠/١/٢٣م التقت اللجنة بمقر المجلس بالاخ اللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية حيث ناقشت معه مختلف الملاحظات التي توصلت إليها وفيما يلي ملخص لأبرز وأهم الإفادات والإيضاحات والردود:

□ إن المشاكل الأمنية في محافظات أبين ولحج والضالع متشابهة وتقتضي إعادة النظر في وضع هذه المحافظات، وتفعيل دور أجهزة الدولة المختلفة ومنها الأجهزة الامنية.

□ ولم يخف الوزير أن هناك تقصيراً من قبل الأجهزة الامنية بالمديريات التي حدثت فيها جرائم القتل، ووعد بمواصلة المتابعة حتى يتم ضبط المتهمين.

□ بالنسبة لرفع نقاط الانتشار الأمني من الطرق أكد أن ذلك تم بناء على الاتفاق بين الأخ عبدالقادر هلال ومشايخ وأعيان منطقة ردفان والذي قضى برفع تلك النقاط مقابل التزام المشايخ والأعيان بحماية وتامين الطريق العام، إلا أن المشاكل عادت وعاد التقطع وحدثت جرائم القتل.

□ وحول ما قيل عن شحة الإمكانات على مستوى إدارة الأمن في المحافظة وكذا في مديرياتها أشار الى أن هذا الأمر غير صحيح.. وأنه تم إرسال تعزيزات كبيرة إلى عدد من المحافظات ومنها محافظة لحج، وهي عبارة عن مدرعات، وأسلحة حديثة، سيارات فض شغب مجهزة، جنود، أطقم، وميزانية الأجهزة الامنية لا تقل عن ستة ملايين ريال وتصل الى العشر الملايين ريال، وتفوق ميزانية السلطة المحلية أحياناً في بعض المحافظات الا أن الادارة تختلف من شخص إلى آخر من حيث كفاءة استخدام الإمكانات.

المحافظ:

المسيرات لا تلتزم بقانون المظاهرات

الوكيل لبوزة:

لا نواجه قطّاع طرق ومجرمين وإنما مشروع انفصال

عند اعتقال شخص من الحراك تتوسط قادات للإفراج عنه

أمين المجلس المحلي:

نحتاج إلى إمكانات أكبر لحماية الطرق

مدير الأمن:

16 متهماً وراء أعمال القتل والخطف والتقطع

تزايد أعداد الجرائم بعد رفع اللجنة الرئاسية النقاط العسكرية

التوصيات

توصي اللجنة المجلس الموقر بإقرار التوصيات التالية:

١- على الحكومة سرعة القيام بوضع المعالجات والإجراءات اللازمة والمناسبة للاختلالات الأمنية التي تشهدها محافظة لحج وموافاة المجلس بما تم اتخاذه خلال شهر من تاريخ إقرار التوصيات.

٢- على الحكومة القيام بتقييم أداء قيادات المحافظة والأجهزة الأمنية والإدارية بالمحافظة ومديرياتها وإعادة النظر في القيادات الفاشلة أو المقصرة في أداء المهام المناطة بها.

٣- على الحكومة سرعة إلقاء القبض على العناصر المتهمة بارتكاب جرائم القتل والتقطع وغيرها وتقديمها للعدالة.

٤- ضرورة التعامل بجدية وفاعلية مع كل المطالب المشروعة والقانونية المرتبطة بحياة المواطنين.

٥- وضع برامج تربوية وثقافية وإرشادية لمواجهة ثقافة الكراهية والغلو والتطرف بما يجسد معاني الولاء الوطني.

٦- ضرورة تفعيل دور الأجهزة التنفيذية والخدمية والأمنية ووضع ضوابط تضمن تحسين الأداء العملي، والقضاء على مظاهر التسيب والفساد وإحالة المتورطين في قضايا الفساد إلى نيابة الأموال العامة.

٧- إلغاء كل أوامر انتداب وتفريغ أفراد القوات المسلحة والأمن وإعادتهم إلى وحداتهم، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين.

٨- على الحكومة موافاة المجلس بتقرير يبين ما تم تنفيذه من التوصيات التي أقرها المجلس في ضوء تقارير اللجان البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق بمحافظة لحج والتزمت بها الحكومة.□

مقرر اللجنة: خالد شايف الردفاني
رئيس اللجنة: محمد يحيى الحاوري
مشرف اللجنة: حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر

المؤتمر يحترم إرادة الشعب ويرفض أهواء الأحزاب

ناصر محمد العطار

■ منذ الأزل وعبر مختلف العصور والأزمنة تعارف الناس على أن إرادة ومصالح الجماعة مقدمة وفوق مصالح الأفراد، وهذا ما أكدته جميع الرسالات السماوية وكُرس منهجاً وسلوكاً في المواثيق والأعراف والدساتير والقوانين، وتجلى بوضوح في المجتمعات التي تطبق الرسالة السماوية والمواثيق الانسانية والتي حذت حذوها في الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد باعتبارهم متساوين في الحقوق والواجبات والمجسدة بالممارسة الديمقراطية التي عُرفت بأنها الأداة التي تمكن الشعوب من حكم نفسها بنفسها، ولم يتغير هذا المفهوم منذ العصر اليوناني وحتى اليوم رغم التطورات المتنامية لآليات ووسائل تكريس الديمقراطية منهجاً وسلوكاً وصولاً إلى التعددية السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني وتعدد صور وأشكال الأنظمة السياسية مثل «النظام الرئاسي، النظام البرلماني، النظام المختلط، والأنظمة الانتخابية مثل «نظم الأغلبية العددية، والنظام النسبية، والنظم المختلطة»، ولأن الشعب اليمني قد مارس الديمقراطية قديماً بالشورى، وفي الوقت الراهن بدأ بممارستها وبالتحديد مع قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م.. فاخذ بالنظام السياسي الذي يجعل من الشعب صاحب السلطة ومصدرها الوحيد، والنظام الجمهوري يقوم على التعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة وكفالة حرية التعبير والرأي والرأي الآخر والانتخاب والترشح لكافة المواطنين بالتساوي واعتبار الانتخابات هي الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها ممارسة كافة الحقوق للمواطنين والأحزاب من خلال انتخابات حرة ومباشرة ووفقاً لنظام الفائز الأول أحد الأنظمة العددية والأكثر شيوعاً بين الدول الديمقراطية .. الخ.

وما يؤسف له وما بات كابوساً لدى أبناء الشعب هو استمرار تلك الأعمال والأنشطة والتي لا تنحصر في أعمال التمرد والإفساد والحرابة فحسب بل ما هو أفظع من ذلك والمتمثل بتمادي أحزاب اللقاء المشترك في أنشطتها المعادية للوطن ومصالحه كونها إلى جانب مؤازرتها وتشجيعها لارتكاب تلك الجرائم مثلها مثل أعمال الممولين والمخططين من الحاقدين والطامعين بالوطن ، فإنها تعد أيضاً من الأعمال الخارجة على الدستور والقوانين الرافضة للديمقراطية بكافة صورها وأشكالها القديمة والمعاصرة والحديثة لأنها قد دلت على فاعليها من رموز ومرجعيات تلك الأحزاب الذين مازالوا مشدودين لمفاهيم وثقافة الأحزاب الشمولية التي جعلت صوت الحزب فوق صوت الشعب، أو عندما تعتبر نفسها هي من تملك الوصاية الدينية أو القومية.. الخ.

وتجلى ذلك بوضوح في تزكية واصطفاء نفسها على بقية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وبحسب ما تدعيه بأنها صاحبة الحق في كل شيء، لأنها ممثلة بمجلس النواب وهذا ما تجسده في جميع اتفاقاتها التي تقود المؤتمر معها لوضع الاتفاقات التي اصبحت فعلياً من الأدوات والوسائل المعيقة لتمكين الشعب من ممارسة حقوقه الدستورية.. ولأن الشعب قد شهد وتابع العديد من الاتفاقات ابتداء بالاتفاقات التي أبرمت في مايو ١٩٩٣م والتي بموجبها شكلت الحكومة الائتلافية، ثم ما أعقب ذلك حتى إعلان الانفصال صيف ٩٤م، وتوالت الاتفاقات قبل وبعد إجراء أي استحقاقات دستورية، ومع أن المؤتمر الشعبي قد اعتبر طرفاً في تلك الاتفاقات وحمل على عاتقه مسؤولية تنفيذ بنودها وفي المقابل تحميله تبعات إفشال تنفيذ بعض البنود التي تهربت أحزاب اللقاء المشترك عن تنفيذها، إلا أن الأكثر تعقيداً وتأثيراً على الشعب ومصالحه هي تلك الأنشطة التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك منذ بداية العام ٢٠٠٧م وحتى اتفاق فبراير من عام ٢٠٠٩م وما تمارسه هذه الأيام فإلى جانب سعيها إلى خلق الأزمات والمنغصات التي يمر بها الوطن لتشويش الرأي العام ومعاداة مؤسسات وسلطات الدولة وبقية أطراف العمل السياسي، فإنها أيضاً أصبحت حجر عثرة وسداً معيقاً أمام محاولة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها لترحل إلى إبريل ٢٠١١م، فبدلاً من الجلوس على طاولة الحوار مع المؤتمر ووضع آليات تنفيذ بنود اتفاق فبراير ٢٠٠٩م تسعى ظاهرياً إلى التذرع بحوارات لقضايا مطاطية والتباكي باسم الوطن وبعض الأحزاب.. أما باطناً فقد امتنعت عن الاتفاق على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والطعن في أعمالها دون أسباب إلا لأنها شكلت وفقاً للدستور والقانون من قبل مجلس النواب ويرون أن يستمر الوضع المشلول في عمل اللجنة العليا للانتخابات كما لم يتقدموا بمقترحات لتعديل شكل النظام السياسي أو النظام الانتخابي وذلك ما كانوا يهتفون ويدندنون له دوماً، وحين رضخ المؤتمر ووافق على القائمة النسبية سعت أحزاب اللقاء المشترك الى التمرد وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه.

وتلك الممارسات لا تعتبر ولا تلتزم بحقوق الشعب وتنصب على إيجاد أوضاع حتمية تؤول إلى جعل معايير التقاسم بدلاً من الاحتكام للشعب ونتائج صناديق الاقتراع.

واليوم وبعد فشل كل المحاولات للوصول إلى اتفاق مع المشترك، فإن من الواجب قيام المؤتمر الشعبي العام بمسؤولياته الوطنية والحزبية في السير قدماً وبموضوعية وجدية لإجراء التعديلات الدستورية والانتخابات النيابية في موعدها ابريل ٢٠١١م تنفيذاً والتزاماً ببرامجه الانتخابية التي قدمها للشعب عند الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م والانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م والتي جميعها تؤكد على التمسك بالديمقراطية وبحق الشعب في حكم نفسه بنفسه وإجراء التعديلات الدستورية التي من شأنها تطوير النظام السياسي بما يعزز من وظائف سلطات الدولة والاعتماد على أفضل الأنظمة والوسائل لممارسة الصلاحيات المركزية واللامركزية.. الخ.

وأخيراً سيتحمل المؤتمر الشعبي العام المسؤولية الكاملة أمام الله والوطن وأبنائه في حال انجراره في استهلاك الوقت في مجارة المشترك والاتكال على الأعمال التي تحاول إدخال الوطن إلى أتون أزمات جديدة سنكون -لا سمح الله- أفظع مما يمر به حالياً، لأن المتمردين والمفسدين وغيرهم سيجدون متنفساً للتباكي على الوطن والدولة والشعب فيما إذا لم تجر الانتخابات النيابية، لهذا على المؤتمر أن يمضي في إجراء الاصلاحات السياسية والاهتمام بقضايا الشعب وحماية مكتسباته.□

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

مجموعة تابعة للانفصاليين (ديان وسيف) تطعن مواطناً وتنهب أموال آخرين

■ أفادت مصادر محلية بمحافظة لحج أن مجموعة انفصالية تخريبية خارجة عن القانون تابعة للمطلوبين أمنيا علي سيف محمد وسامي ديان أحد عناصر القاعدة قامت بالتقطع في منطقة جبل جمل في الخط العام عدن ـ صنعاء.

واشارت المصادر الى ايقاف المجموعة الانفصالية للسيارات المارة ونهب من كانوا عليها وطعن المواطن أحمد بن أحمد محسن السعيدي بخنجر في كتفه الايمن وهو من أبناء محافظة عمران ونهبه مبلغ ٨٠ ألف ريال , وتم إسعافه إلى مستشفى الحبيلين لتلقي العلاج.

ووفقا لما اورده موقع (٢٦سبتمبرنت) فقد قامت تلك العناصر الانفصالية بالاعتداء على المواطن صالح شوعي البراري من أبناء عمران ونهبه مبلغ ١٠ آلاف ريال , ونهب المواطن فتح عبدالله السعيدي من أبناء ذمار مبلغ ٢٠ ألف ريال مع كرت سيارته .

كما قامت بإطلاق النار على سيارة المواطن محمد عبده محمد الجبر من أبناء عتمه بمحافظة ذمار حيث تحطم زجاج سيارته ونهبته مبلغ ٥٠٠ دولار. □

القبض على 1200 متسلل إفريقي بساحل اللحية

■ ضبطت قوات حرس الحدود بالتعاون مع الأهالي ١٢٠٠ من المتسللين الافارقة إلى الأراضي اليمنية الاسبوع الماضي، وذكرت مصادر أمنية أن قوات حرس الحدود في محافظة الحديدة ضبطت ١٢٠٠ متسللا إفريقيا بالتعاون مع الأهالي على ساحل اللحية شمال اللحية.

مشيرة إلى أن المتسللين الذين تم ضبطهم يحملون عدد من الجنسيات الافريقية المختلفة.

واضافت المصادر انه تم التحفظ على المتسللين الافارقة تمهيداً لاتخاذ اجراءات الترحيل. □

لحج : ضبط 5 من الانفصاليين وإحالة 3 آخرين إلى النيابة

■ ضبطت الأجهزة الأمنية بمحافظة لحج في اليمن (٥) مطلوبين على ذمة قضايا شغب وأعمال تخريب وفوضى في حين أحالت (٣) اخرين الى النيابة العامة على ذمة قضايا مشابهة.

واشارت مصادر رسمية الى تورط المضبوطين - تتراوح أعمارهم بين ٥٠ - ٥٩ عاماً- في عدد من الأعمال الخارجة على القانون والتحريض والمشاركة في أعمال تخريب وفوضى وكذا المسيرات والتجمعات غير المرخصة التي شهدتها محافظة لحج في فترة سابقة.

موضحة أنه تم ضبطهم من قبل دورية مشتركة بين الأمن المركزي وشرطة النجدة , وقد تمت إحالتهم للإجراءات القانونية.

وفي سياق متصل ذكرت الأجهزة الأمنية بمحافظة لحج أنها أحالت الاسبوع الماضي (٣) من العناصر الخارجة عن القانون إلى النيابة بعد أن اثبتت التحقيقات تورطها مطلع الشهر الجاري في أعمال تخريب وفوضى بمديرية الحوطة.

وذكر مركز الاعلام الامني بوزارة الداخلية ان اجهزة الامن ستحيل أعداداً أخرى مشتبهة بأعمال تخريب إلى النيابة خلال الأيام القليلة القادمة بمجرد استكمال التحقيقات معهم.

وخلال يناير الماضي اقترفت عناصر انفصالية تخريبية أكثر من ٢٢٦ جريمة قتل واختطاف واعتداء وتقطع بحق المواطنين والممتلكات العامة والخاصة في بعض المحافظات الجنوبية.□